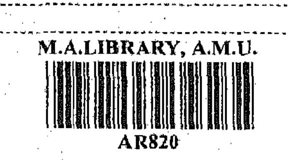




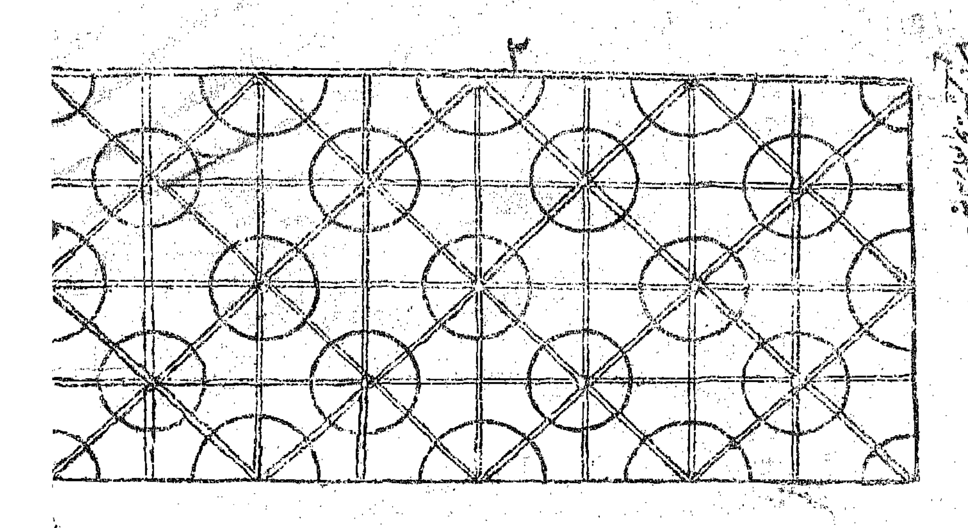
بہ عون معین مطلق و فیض توفیق حامی حق سبحانہ

رسالہ مملو از فوائد و مشحون بفرائد از تصانیف مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلیم اسکنہ اللہ دار السلام فی النعیم المستدام

بالقول المحیط فیما یتعلق
بالجعل المؤلف والبسیط

بفرمایش جامع علوم عقلی و نقلی فخر التجار مولوی سید خادم حسین عظیم آبادی سلمہ اللہ العلی

در مطبع علوی محمد علی بخش خان بن محمد خان در لکھنؤ طبع یافت



بسم الله الرحمن الرحيم

ليس لنا نحمد من اخرجنا من الليس الا من كيف نحمد من عجز محمود لنا الى حاله ثنا به عن الهميين وكيف لا وهو الامام
بنا الجعل عند ثنا ابراهيم والال اللهم صل عليه وعلى آله خير الآل الذين شمروا الذيل لقمع بنيان الكفر والضلال وبعد فيقول ال
ربه الكريم محمد عبد الحليم ابن مولانا محمد امين الله الانصاري اللكنوي قدس سره اسعده القوي قد التمس مني بعض الاحباب
المولوي محمد علي الدريابادي صانه الله الباري ان احرر رسالة في تحقيق الجعل منطوية على حل قول امير حاشية الزاهد على
فحررتها مع قلة البضاعة ونهاية الاستعجال وسميتها بالقول المحيط فيما يتعلق بالجعل المؤلف والبسيط ورتبتها على مقدمة والتقرير (؟) متمسكا
بالثقلين في الصواب في كل امر وباب انما هو من شان من ليس له الا الصواب مقدمة في تبيين ابطال تجليات
الجعل والايجاد تخصيص بجناب الحق تعالى عن النقائص والرذائل وبعض السفهاء قالوا ان وجود العالم من غير سبب جاعل بل بال
والاتفاق واستدلوا عليه بان تاثير المؤثر اما في حال وجود المتاثر فيلزم تحصيل الحاصل او في حال عدمه فيجتمع النقيضان قال
ان هذا من قبيل شبه تلك السفهاء وقد استدلوا عليه لم نفهم انه يرد عليهم باد في تعبير بان يقال حصول الشيء بعد عدم الحصول
الحصول فيلزم حصول الحاصل وفي حال العدم فيجتمع النقيضان فما هو جوابهم فهو جوابنا والجواب التحقيقي نفرق بين تاثير المؤثر في
وجود المتاثر وتاثيره بشرط وجود المتاثر تحصيل الحاصل انما يلزم على الثاني ونحن لا نقول بل نقول ان تاثير المؤثر في زمان
وقد حصل بهذا التاثير هذا الوجود الذي وقع التاثير في زمانه فعليك التفكر بالفكر الصائب وقد اتفق المتكلمون والحكماء
الحكماء على انه لا خالق الا الله وما ترى علله في الظاهر فانما هي شرائط وشرائط ليست مؤثرة وموجدة فان الله
ان الامكان ليس فيه جهت التاثير اما المعتزلة فيقولون ان افعال العباد شركات وخير مخلوقة للعباد وبعض
الا افعال العباد من الشرور مخلوقة للعباد ولنا النصوص قاطعة من الكلام الرباني كما قال الله تعالى والله خلقكم وما
تعملون يا ابطال مقالات المخالفين قال ابو البركات البغدادي ان الحكماء نسبوا المعلولات التي هي في المرتبة الا

والمتوسط الى الغاية والواجب من حيث الكل الى المبدء الاول ومجعل المراتب شروطا معدة لافاضته وقال بهمنيار في التحصيل ان سالت
الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود الا ما هو بري من كل جهة عن معنى ما بالقوة فالحق ان الايجاد مختص بالواجب المحتاج في الوجود الى الغير
كيف يفيد الوجود للغير ومحققوا الصوفية الصافية قالوا انه لا جعل ولا ايجاد بالمعنى الذي تخيلت فيه العامة من الحكماء بل الخلق مظاهر الحق
هو الظاهر بكل شئ هالك الا وجهه ونفسه الوجود وليس شئ بموجود وانما الموجود هو الواحد الاحد واطلاق الموجود على الخلق كاطلاق المشمس على الماء
المسخن بالشمس مع ان الشمس ظلها على الماء وهذا هو المراد بالجعل الوارد في كلمات الحق تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وليس بين الخلق والحق
اتحاد ولا حلول كما قال الشيخ الاكبر محي الدين ابن العربي قدس سره من قال بالحلول فهو من اصحاب الفضول ومن قال بالاتحاد فهو من باب الالحاد وهذا امر لا
ينال بالنظر بل يعرف بالشهود والعرفان لمن وفق له وتفصيل الكلام لا يسع المقام القول الاول يشمل على كلامين الكلام الاول في تبيين
المذهب في الجعل فالمشهور مذهب الاشراقية والمشائية وتحرير محل النزاع بينهما ان اثر الجعل بالذات اما ان يكون نفس الماهية او الوجود او اتصافها
به فالقائلون بالتبع والجاعل جعل الماهية ولا يكون تحته الا المجعول فقط ابدعه الجاعل ويعبر عن تلك المرتبة المجعولة بتقرر الذات وقوام الماهية فجعلية
الماهية وهما متقدم على الوجود لا تقدما انفكاكيا بل نفسها بالماهية وعند بعض المعتزلة تقرر الماهية ينفك عن الوجود والكلام مشحون بابطال هذا
الكلام انها لا يكون سوى الهيئة التركيبية الحالية فحاصله جعل الشئ شيئا وتصيره اياه فيكون تحته مجعول ومجعول اليه الاول جعل بسيط والثاني جعل
مؤلف والاشراقية اختاروا الجعل البسيط وقالوا الجاعل يجعل نفس الماهية واليه الاشارة في كلام امير المؤمنين الخليفة الرابع بالحق رئيس الفقهاء
يعني هو علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ع هو الذي انشاء الاشياء ابتداء فان مبدعا خالقا من غير تشابه لا منفعل ثان ما الا كان مبدعه وفي
شعر الحافظ الشيرازي شعر گفتم این جام جهان بین بتو کی داد حکیم گفت آن روز که این گنبد مینا میکرد حیث قال این گنبد مینا
میکرد ولم يقل این گنبد را مینا میکرد والمشائية فاشرب في قلوبهم الجعل المولف وقالوا الجاعل جعل الماهية موجودة فاثر الجاعل هو مفاد الهيئة
التركيبية اي الشئ موجود اي هلية وكان اثر المتبع وهذا على المشهور وقال رئيس المتاخرين ان القائلين بالجعل المولف بعض اتباع المشائية
وقال المحقق الطوسي من الحكماء والفلاسفة لا ينكرون الجعل البسيط كذا قيل فتفطن واستدل كل من الفريقين على مختاره فالاشراقية
واتباعهم استدلوا على الجعل البسيط بدليل منها ان كل ما فرض اثر الجاعل موجودا كان او اتصاف الماهية بالوجود او الاتصاف بالاتصاف
يكون ماهية من الماهيات فينتهي القول بالمولف الى البسيط فهو الحق وفيه وهن من وجوه الوجه الاول ان الوجود او الاتصاف به والاتصاف
بالاتصاف ليس ماهية خارجية فانها اعتباريات ذهنية والقائل بالجعل البسيط انما يقول بجعل الماهية الخارجية فلا يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط
ولا يذهب عليك ان الضرورة حاكمة بعدم التفرقة بين الموجود الخارجي والذهني في المجعولية وعدمها فالتخصيص تحكم وان خالج في صدرك ان المجعول
ما هو التحقيق الممكن يكون موجودا خارجيا فادفعه بانه شاع بينهم اطلاق الممكن على الموجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا خارجيا على ما افاده
المحققون الوجه الثاني ما اورده رئيس المتاخرين في الافق المبين بما حاصله ان اثر الجعل البسيط ماهية ملحوظة بالاستقلال واثر الجعل المولف
الربط بين ذات الممكن والوجود ملحوظ على انه غير مستقل آلة لملاحظة حال الطرفين وهو اتصاف الماهية بالوجود واذا لوحظ الاتصاف
استقلالا لا يصلح لتعلق الجعل المولف كما ان النسبة التامة الخبرية من حيث انها ملاحظة بالاستقلال لا تصلح لان تكون متعلقة للتصديق ولا
تلك ماهية الاتصاف عن الحاجة في ثبوتها الى الجعل المولف بل هو حين الالتفات اليه بالذات داخل في متعلق الجعل بالعرض وبالجملة لا ينتهي
الجعل المولف الى البسيط ولا يذهب عليك ان الاستقلال وعدمه تابعان للالتفات واللحاظ واثر الجاعل ليس تابعا له فليس بين الخلاف بين القول

بالجعل البسيط والجعل المؤلف على الاستقلال عنده كما ظن بعض المتأخرين بل اثر الجعل البسيط عند قائليه نفس الماهية مع قطع النظر عن خلط الوجود مستقلة كانت كماهية الانسان او غير مستقلة كالمعاني الحرفية الحاصلة في الذهن عند تصورها بكنهها بسيطة كانت كالعقول والافلاك والعناصر او مركبة كالمركبات العنصرية واثر الجعل المؤلف عند قائليه اختلاط الماهية بالوجود باي ماهية كانت وليس المراد بالاختلاط ما هو في مرتبة الحكاية فانها تابعة للحاكي والاشياء لو فرض عدم الحاكي وعدم حكاية الفاعل المراد بالاختلاط ما هو في مرتبة المحكي عنه لذا تراهم يقولون ان اثر الجاعل هو الهيئة التركيبية فاحسن اعمال الروية ولا تركن الى الاقوال الوهمية والوجه الثالث ما افاده السيد الزاهد في حاشيته على شرح المواقف بقوله انما يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط لو كان ههنا شيء هو متعلق الجعل بالذات وهو غير مسلم فانه ليس هنا على تقدير الجعل المؤلف الا هيئة حملية يتعلق الجعل بها اولا وبالذات وباجزائها ثانيا وبالعرض انتهى وما قال بعض المتأخرين من ان قول السيد الزاهد ليس بمستقيم اذ كل ما بالعرض من الهيئة وغيرها شيء واحد انما يحصل التركيب بتحليل العقل لتعلقه بالماهية من حيث هي هي ففيه ان المراد في قول السيد الزاهد من الشيء هو الماهية التي هي مجعولة عند القائلين بالجعل البسيط بقرينة المقام فالغرض نفي هذه الماهية لا نفي مطلق الشيء فتفكر ومنها ان اثر الجعل بالذات لا بد له من ان يكون تابعا لاعتبار المعتبر وانتزاع المنتزع ضرورة وقد مر التنبيه عليه ايضا والوجود امر اعتباري وكذا الاتصاف ايضا فلا يكونان مجعولين بالجعل فلم يبق الا الماهية العينية وفيه ان المطلوب الافق المبين في ظرف الوجود الاصل الماهية ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع عنها الموجودية والصيرورة المصدرية ليصفها بها ويحملها عليها على ان مصداق الحمل مطابق الحكم بنفس الماهية بحسب ذلك الظرف لا امر زائد يقوم بها فيصح الجعل انتهى وفيه ان القدر الضروري هو كون المجعول امرا عينيا واما المجعول لا بد ان يكون امرا اعتباريا كما تقول جاعلة فوقا او تحتا وهذا حاصل على تقدير الجعل المؤلف ايضا والقول بان اصحاب الجعل المؤلف يقولون ان الماهية مجعولة حتى يلزم كونها عينية بعيد عن القول على قولهم فيه كما قد سبق وما قال الفاضل السنديلوي من ان الانتزاعي يكون له هيئة في الخارج لكان المجعول الهيئة الماهية المستقلة الانتزاعية وارتفاع النقيضين لانهما تكونان انتزاعيين فمما يحكم العقل السليم بخلافه ولو كان للانتزاعي هيئة في الخارج يلزم اتصاف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج فان لكل ممكن مع ما عداه من الاشياء نسبا لا متناهية واقلها المغايرة واللازم باطل وكذا الملزوم وارتفاع النقيضين بمعنى ان لا يكون احدهما مطابقا للمحكي عنه لنفس الامر بمعنى ان يكونا معدومين في الخارج لعدم الانتزاع في الخارج ولا تحتملها هذه الرسالة فاطلب من المبسوطات ومنها ما اورده السيد الزاهد في حاشيته على شرح المواقف بقوله الجعل اما يتعلق بنفس الماهية بالذات او يتعلق بها بالعرض او لا يتعلق بها اصلا لا بالذات ولا بالعرض فعلى الاول يثبت المدعى وعلى الثاني يلزم تأخر الماهية من حيث هي عن الماهية من حيث الوجود وهو يستلزم تأخر المعروض عن العارض والضرورة العقلية تشهد بخلافه وعلى الثالث يلزم استغناء الممكن من حيث هو ممكن والوجدان السليم يحكم ببطلانه كيف وكل شيء ما خلا الله باطل فتدبر لعله يحتاج الى لطف القريحة انتهى وفيه اما اولا فبانا نختار الشق الثاني اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض ونريد الواسطة في العروض فالجاعل جعل الاتصاف وهو منسوب الى الماهية من حيث هي ايضا لارتباطها بها وتقدمها بالذات على العرض في الواسطة في العروض ممتنع فان اتصاف ما بالعرض بالصفة هو بعينه اتصاف ما بالذات كاتصاف جالس السفينة بالحركة مع اتصاف سفينتها كذا اورد بعض المستفيدين ويمكن ان نقول ان هذا الشق اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض بمعنى الواسطة في العروض يؤول الى الشق الثالث اي لا تعلق الجعل بالماهية اصلا واما ثانيا فبانا نختار الشق الثاني والماهية من حيث هي هي ان تقدمت على الماهية المخلوطة بالذات لكنها متأخرة عنها وصفا ... في تقدم الشيء على الشيء ذاتا وتأخره عنه وصفا وهذا ما افاده بعض المحققين قدس سرهم ما قال بعض الفضلاء من ان تأخر نفس الماهية عن الماهية المخلوطة بالوجود في كلام الجعل يستلزم ان يكون فعلية المنضم اليه متأخرة عن الانضمام

المنضم وهو صريح البطلان اقول لا معنى للانضمام على هذا التقدير وفيه ان الايراد مبنى على انضمام الوجود وقد عرفت انه لا تمايز في بعض المسائل من ان تقرر الماهية ليس متفرعا على الوجود
فكيف يصح تقدمها بحسب اللحاظ النفس الامري نعم فيه ان التقدم بحسب الماهية لا يستدعي الانفكاك بينهما في الواقع فكون الشيء سوى مقدما التقدم
وكون الشيء عارضا هو التاخر فالماهية متقدمة بهذا المعنى والوجود متاخر بل العكس التقدم بهذا المعنى لا ينافي تاخر الماهية في كونها اثر الجعل من
نعم المنافاة لعلها فهم التقدم للماهية وانا لا نقول لا انحصار الشق الثالث ولا يلزم استغناء الممكنات فان الماهية ليست ممكنة عند المشائين
اذ الامكان من عوارض الاختلاط لا من عوارض نفس الماهية عندهم فتدبر **ومنها** ما في الافق المبين من ان الموجود حقيقة صيرورة الماهية
وان نفس قوام الماهية من حيث الصدور عن الجاعل مصحح حمل الوجود ومصداقه فلو استغنت من حيث نفس قوامها عن الفاعل صدق حمل الوجود عليها من حيث
اصل قوامها فتخرج عن حد الامكان وهو باطل فهي تفتاق الى الجاعل من حيث نفس القوام واصل التقرر فيه المطلوب فيه قال السيد الهروي
من ان مصداق حمل الوجود على الماهية من حيث انها مستندة الى الجاعل اعم من ان يكون استنادها اليه من حيث هي هي او من حيث الوجود فلو استغنت
عنه من حيث هي واحتاجت اليه من حيث الوجود لا يلزم حمل الوجود في مرتبة اصل الذات حتى تخرج عن حد الامكان لو سلمنا ان مصداق حمل الوجود
هو الماهية من حيث استنادها الى الجاعل من حيث هي هي خاصة فلا مرية في انها من حيث هي هي على تقدير الجعل المؤلف مستندة اليه ان لم تكن
مستندة بجعل مستانف لكونها اثر له بالعرض قال بعض المتاخرين ان الماهية لو كانت من حيث الذات مستغنية عن الجاعل لكان مصداق
حمل الوجود ذاتها من حيث الذات فلا يتوجه الاستناد والاحتياج الى الجاعل من حيث الوجود فتبصر وتفكر **ومنها** ان الفرقان الحميد ناطق
بحقيقة الجعل البسيط حيث قال عز من قائل جعل الظلمات والنور حيث ترك المفعول الثاني ولا بد في الجعل المؤلف منه واما التاويل بان المفعول الثاني
محذوف على ما جاز حذف احد مفعولي جعل قليلا كما صرح الشيخ الرضي فتقدير الآية حينئذ جعل الظلمات والنور موجودة او بان الواو بمعنى مع النور بمعنى الوجود
والظلمات بمعنى الماهيات والتقدير جعل الماهيات مع الوجود فلا يخلو عن بعد فلا تبعد عن المرام واتبع احسن الكلام وان عورض بقوله تعالى جعل لكم الارض
فراشا فانه يومي الى الجعل المؤلف فادفعها بان الاشراقية لا ينكرون استعمال لفظ الجعل بمعنى التصيير في كلام العرب بل انما ينكرون تخلل الجعل بين
الماهية والوجود وكون اثره بالذات الوجود او الاتصاف وهذا لم يثبت بتلك الآية ويمكن ان يقال ان جعل في تلك الآية بمعنى خلق وقوله فراشا
حال فلا ايماء الى الجعل المؤلف على ما في الجلالين وغيره وهكذا التاويل في كل ما يكون مثل تلك الآية **ومنها** ما اورده بعض الفضلاء من ان الموجود ومصداقه
نفس صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما لا انه امر زائد على نفس الذات ينضم اليها بجعل الاتصاف بل صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما
فهو راجع الى جعل الماهية كما لا يخفى على المتامل فتامل **ومنها** ما قرره بحر العلوم نور الله مرقده من انه لا معنى لمجعولية الاتصاف الا مجعولية منشائه اذ لا
تقرر ولا قوام للانتزاعي الا بحسب المنشأ فاثر الجعل حينئذ يكون تقرر مصداقه الذي يصح عنه الحكاية بقولنا الماهية موجودة وليس اثره
وجود الاتصاف ونحوه فانه فرق بين ان يكون الاتصاف متحققا في الخارج وبين ان يكون الشيء متصفا بالوجود في الخارج وليس شيء يصلح للمصداقية
سوى الماهية فتكون هي اثر الجعل لا غير وفيه قدح من وجهين الاول ان منشأ انتزاع الاتصاف ليس نفس الماهية وفعليتها حتى يتقرر الجعل البسيط
بل المنشأ نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل اللهم الا ان يقال ان هذه الحيثية حيثية تعليلية لا توجب التعدد في المصداق فان شانها
الخروج والثاني ان للماهية في مرتبة التقرر اعتبارين اعتبار انها متقررة فحسب بهذا الاعتبار لا يتعلق بها الجعل بالذات واعتبار انها منشأ
لانتزاع الوجود الانتزاعي بهذا الاعتبار يتعلق بها الجعل فلا اثر للجعل البسيط بل يثبت الجعل المؤلف وهذا بناء على ان تغاير الاعتبار بدون تغاير المنشأ
والعنوان يستوجب اختلاف الاحكام وفيه تامل فتامل **ومنها** ان مجعولية الاتصاف لا يتصور الا بان يكون الصفة امرا عينيا فالجاعل

الماهية متصفة بالوجود واما ان جعل الوجود موجودا فانما جعله كالسواد بجعل السواد قائما بالاسود فيلزم ان يكون للوجود وجود ويتسلسل وبالجملة لا
يجعله موجودا فهو كما كان فالمستفاد من الفاعل ليس الا نفس الماهية العينية وفيه ان هذا الدليل انما مبني على ان الاتصاف منحصر في الاتصاف الانضمامي
الخارجي وعلى ان الاحتياج منحصر في الاتصاف بالاوصاف العينية وكلا الحصرين لا يقبلان المنع فلا تغفل **ومنها** ان محصل الجعل المؤلف تعلق
الجعل بالنسبة الشخصية التي هي في درجة المحكي عنه على ما قد عرفنا المراد منه انما الجعل هذه النسبة الشخصية نسبة شخصية فهو باطل والا يلزم تخلل الجعل بين الشيء
ونفسه وهو غير معقول او جعل تلك النسبة الشخصية المفروضة موجودة فتتحقق نسبة اخرى هي متعلق الجعل حقيقة وهي نسبة الوجود الى تلك
النسبة فننقل الكلام الى هذه النسبة الثانية وهكذا فيلزم تسلسل النسب فلا يكون شيء من النسب الغير المتناهية مجعولة بالذات فلا يكون الشيء
منها مجعولة بالعرض لامتناع تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات فلا مصير لهم الا الى القول ان المراد منه جعل تلك النسبة باخراجها من الليس الى
الايس في مرتبة التقرر والفعلية فهو الجعل البسيط وفيه انه ليس مع الجعل البسيط فان الاثر فيه بالذات الماهية مع قطع النظر عن الخلط وتلك النسبة
وان كانت ماهية لكنها ليست مما نحن بصدده فتدبره **ومنها** ان جعل الشخص عين جعل الطبيعة فان الشخص هو الطبيعة انما الفرق بنحو من الاعتبار فاذا تعلق
الجعل بزيد بسيطا كان او مركبا تعلق بالانسان بالضرورة وليس جعل الشخص جعل شخص آخر فليس جعل زيد جعل عمرو بعينه وهذا من الفطريات اذا عرفت هذا
فاذا فرض تعلق الجعل بالنسبة الشخصية الرابطة بين زيد ووجوده مثلا فلو لم يتعلق الجعل بماهية النسبة اصلا لزم جعل الشخص بدون جعل الكلي هف لو كان
نفس الماهية مجعولة فالجعل البسيط وهو المطلوب ليس مؤلفا فالجاعل جعل ماهية النسبة موجودة فاثر الجعل هو نسبة رابطة بين ماهية النسبة ووجودها
وهذه النسبة فرد من ماهية النسبة غاير للنسبة المفروضة اولا بين زيد ووجوده وجعل احد الفردين من الكلي ليس جعل الفرد الآخر منه على ما تقرر والآن يجب عليك
ان هذا الدليل قريب المأخذ من الدليل السابق عليه فالايراد عليه هو الايراد عليه فتدبر فان قلت لما كان اثر الجعل بالذات عند الاشراقية نفس
الطبيعة من حيث هي هي فلا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها ماهية بشرط شيء وهو خلاف صرائحهم قلت الشخص عند المحققين عبارة
عن الطبيعة المعروضة للتشخص بخروج القيد والتقييد عن الملحوظ ودخولها في اللحاظ فالطبيعة نفسها وان كانت كلية لكنها جزئية باعتبار اللحاظ
فالجزئي اي الشخص حينئذ عين الطبيعة فمجعولية الطبيعة بالذات عين مجعولية الشخص فلا يلزم الخلاف نعم لو كان الشخص عبارة عن الطبيعة مع التشخص
بدخول القيد في الملحوظ كما هو مشرب البعض فلا يتعلق الجعل البسيط بالذات بالشخص لكنه لا اعتداد له على رأي المحققين والتفصيل في حاشيتنا
المسماة بالقول الاسلم على شرح السلم ان شئت الاطلاع فارجع اليها واما المشائية فاستدلوا على مشربهم بدلائل **الاول** ان علة
الاحتياج الى الجاعل هو الامكان وهو كيفية نسبة الوجود الى الماهية اي كيفية التساوي فالمجعول هو الماهية باعتبار الوجود لا الماهية
من حيث هي فالاثر بالذات هو الاتصاف ومنشأ الخلط لا الماهية من حيث هي فدار الحق على الجعل المؤلف ولا يخفى ركاكة هذا الدليل
فانا لا نسلم ان الامكان هو كيفية نسبة الوجود الى الماهية بل الامكان عبارة عن صلاحية الماهية للمعلولية فحينئذ يكون الاثر بالذات
نفس الماهية فان الامكان من صفاتها وهو علة الاحتياج الى الجاعل فدار الحق على البسيط ولو سلمناه فلا نسلم ان الامكان بهذا المعنى المسلم
علة الاحتياج بل علة الاحتياج نفس صلاحية الماهية للمعلولية ولو سلمناه فلا نسلم انه علة لاحتياج الماهية اليه مطلقا بل هو علة لاحتياج
الماهية اليه باعتبار الوجود فلا يلزم منه احتياج الماهية من حيث هي الى الجاعل كيف لا فان كل ماهية احتياج فتدبر ولو سلمناه فنقول يجوز ان
يكون الاحتياج بطريق الخلوص من ان يكون المتبوع اعني الماهية محتاجا الى الجاعل مع اثر له بالذات والتابع اعني الوجود والاتصاف محتاجا اليه اثرا له بالعرض تبعا
فتدبر البسيط فان قلت قال بعض المتكلمين ان علة الاحتياج الى الجاعل الحدوث لا الامكان فهو حق ام فيه شيء قلت فيه شيء على ما افيد

من بعض تحريرات محي الاستاذ العلامة دام الله علوه ومجده وهو ان الحدوث لو كان علة للاحتياج الى الجاعل لكان الوجود بعد الحدوث
بلا حاجة اذ لا يطلق عليه الحدوث مع ان الممكن ليس بمنسلخ بالنظر الى نفس الذات عن لاضرورة الطرفين فلا بد من علة والا لزم الترجيح
بلا مرجح وان الوجوب والامتناع بنفس ذاته علة تامة للاستغناء عن الجاعل مع انتفاء العلة التامة علة تامة لانتفاء المعلول فانتفاء الوجوب
والامتناع يكون علة تامة لانتفاء الاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن الاحتياج والا يلزم ارتفاع النقيضين مع انتفاء الوجوب والامتناع
عبارة عن الضرورة الفعلية واللافعلية وان هذا الا هو الامكان فيكون الامكان علة للاحتياج لا الحدوث فتامل ۞ الجعل [illegible] **والثاني**
ان الجعل يستدعي المجعول والمجعول اليه ليس الا في الجعل المؤلف وفيه ان استدعاء الجعل مطلقا لهما ممنوع فالبسيط يكتفي على المجعول فقط **والثالث**
ان الجاعل لا يجعل الماهية ماهية والا لزم المجعولية الذاتية ولا يجعل الوجود فانه امر انتزاعي واثر الجعل لا بد ان يكون امرا عينيا فلم يبق الا الاتصاف
فهو اثر الجعل وفيه ان الاتصاف ايضا انتزاعي فلا فرق بينه وبين الوجود وان قيل ان الاتصاف وان كان انتزاعيا لكن منشأ انتزاعه متحقق
قيل فكذا منشأ الوجود فلا فرق فاثر الجعل يكون هو الماهية لا بمعنى ان الجاعل يجعل الماهية ماهية حتى يلزم المجعولية الذاتية كما فهم المستدل
بل بمعنى ان الجاعل يقرر الماهية ويخلق ويخترع قوامها ويبدعها من لقيه الليس وبطلان الذات الى صفحة الايس وتقرر الحقيقة فافهم **والرابع**
ان ثبوت الشيء لنفسه ضروري فكيف يتخلل الجعل بين الماهية ونفسها حتى يتقرر الجعل البسيط وزيف بانه مبني على عدم تعقل الجعل البسيط فان المتخلل
هو المؤلف لا البسيط فاثره نفس الماهية على التحقيق الذي مر آنفا **والخامس** ما اورده المحقق السنديلي رح وهو يقتضي تمهيد مقدمات الاولى
ان المصداق له معنيان الاول المحكي عنه ومطابق القضية والثاني آلة صدق الحمل اي ما يكون علة لصدقه بحيث لو لم يتحقق لم يصدق القضية
والثانية ان الماهية من حيث هي محكي عنها لحمل الذاتيات واما في حمل العوارض فالمحكي عنه الماهية مع معنى زائد انضمامي او انتزاعي والثالثة ان
مجعولية كل مرتبة تابعة لمجعولية المحكي عنها ولا تكون تابعة لمجعولية ما ليس بمحكي عنه واذا مهدت هذه المقدمات الثلث فنقول الماهية التي يعبرون عنها
بالشيئية والتقرر وغيرهما ويجعلونها اثر الجعل البسيط اما ان يكون المراد بها نفس الماهية من حيث هي فهي محكية عنها لحمل الذاتيات على ما في الثانية فيكون
مجعولية الذاتيات في حملها على ما في الثالثة وليست بمحكية عنها لحمل الوجود وغيره من العوارض على ما في الثانية فلا يكون جعل الوجود وغيره من العوارض في
حملها بل يحتاج الى جعل مستانف على ما في المقدمة الثالثة وهو خلاف صريح الاشراقيين او ان يكون المراد بها انفسها مع خلط امر زائد فيرجع الى الجعل المؤلف
ولا يذهب عليك ان المقدمة الثانية تنافي ما قال ذلك المحقق في موضع آخر من ان مطابق الحمل في الوجود والذاتيات هو الماهية المتقررة
مع قطع النظر عن المنافات فنقول ان عدم كون الماهية من حيث هي محكية عنها للعوارض في الملاحظة التي هي موجودة فيها من حيث هي
مسلم كيف وليس في هذا اللحاظ سواها ولكن لا يوجب هذا عدم كونها محكية عنها لبعض العوارض في الواقع لان امكان انفكاك مفهوم عن شيء في بعض
الملاحظات لا يستلزم امكان الانفكاك بينهما في المواطن النفس الامرية كما قيل فتدبر **والسادس** ان الجعل المؤلف [illegible]
بين كل الشمس عن مجعولية الماهية فقال ما جعل الجاعل المشمش مشمشا بل جعل المشمش موجودا ويمكن ان يقال ان هذا القول [illegible]
المؤلف لم يذكر انه اعرض عن بيان البسيط لغموضه فان قلت ان الشيخ [illegible] بل نفى جعل الماهية صريحا قلت بالنفي الجعل المؤلف [illegible] نفى جعل الماهية
ماهية وهو منفي عند قائلي الجعل البسيط ايضا على ما قد مر **والسابع** ان كل مفهوم زائد على الماهية يكون ثبوته لها من تلقاء العلة والتقرر [illegible]
ولذا عرفوا العرضي بالمعلل والذاتي بما لا يعلل والوجود زائد على ماهيات الممكنات على ما تقرر في الالهيات فلو لم يكن ثبوته لها محتاجا الى علة
يبطل التقرر عندهم وفسد التعريفان المذكوران فلا بد من ان يكون اثر الجعل الاتصاف ولا يذهب عليك ان هذا الدليل [illegible]

فائدة الثاني
فائدة الثالث
فائدة الرابع
فائدة الخامس
فائدة السادس
فائدة السابع

الخصم او ثبت اعترافه بما ذكر من المتقرر وقد ينتقض بثبوت الامكان للممكن فانه زائد على الممكن ثابت له بالذات لا من تلقاء العلة فانه قد صرح
شارح المواقف وغيره بان الوجوب والامتناع قد يكونان بالذات وقد يكونان بالغير واما الامكان فلا يكون الا بالذات وما وقع في اقوالهم
الممكن بالذات فالتقييد بقوله لذاته للمقابلة وان قيل ان الامكان امر سلبي ليس من العوارض حتى يكون ثبوته بالذات او بالغير قلت ان المشائين
قالوا ان الامكان امر وجودي وعليه مدار اثبات قاعدتهم من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة واما التوفيقان المذكوران فلا يسلمهما الخصم
بل يقول العرضي هو الخارج المحمول والذاتي هو الداخل في الذات وغير الخارج فتدبر وانظر بحث الحدوث والقدم يتجلى لك الامر الاهم وفي الشفاء من ركن
ان سبق الماهية على الوجود ليس من اقسام الخمس المشهورة للسبق وقد لزم من مجعولية الماهية في نفسها وفيه ان سبق الماهية على الوجود
نوع آخر من اقسام السبق سوى الخمس المشهورة يقال له السبق بالماهية وليس السبق منحصرا في الخمس الا ترى ان سبق الذاتيات على الماهية خارج عنها
صرح به السيد الباقر وغيره **والتاسع** ان الممكنات اذا كانت موجودة فيستحيل فيها سلب الشيء عن نفسه واذا كانت معدومة فيجوز اذ يصح سلب المعدوم
عن نفسه مطلقا فما لم يصر الممكن موجودا لا يصدق هو على نفسه فضلا عن ان يصدق عليه شيء آخر فالمحتاج الى الجاعل اولا وبالذات هو الخلط بالوجود لا نفس
الماهية وانت تعلم ان صدق الشيء على نفسه حين الوجود لا يستلزم صدقه عليها بشرط الوجود فلا يصح سلب الشيء عن نفسه بالحمل الاولي وان كان معدوما
قالوا ان كل مفهوم يحمل على نفسه بالحمل الاولي والسر في ذلك ان كل مفهوم فهو بالقياس الى نفسه عينه وعليه مبنى الحمل الاولي فيحمل على نفسه بهذا الحمل بالضرورة
فيمتنع سلبه المقابل فان قلت ان الموجبة تستدعي وجود الموضوع فالشيء مسلوب عن نفسه عند عدمه فان عند عدمه ينخلع الماهية فيصدق سلب جميع الاشياء
حتى سلب نفسها عنها بحسب الخارج فالمعدوم مسلوب عن نفسه كما افاده شارح التجريد قلت ان المحمول في الحمل الاولي نفس الموضوع فاذا وجد ايضا
وان في اللحاظ وجد ايضا وتحقق الحمل واذا لم يوجد الموضوع اصلا لا يلاحظ المحمول ايضا ليسلب نعم الحمل الشائع يتوقف على الوجود فان المناط فيه الاتحاد
في الوجود فلا يصح بدون الوجود وعند عدمه يصح سلبه المقابل له فتثبت ولا تزل **والمذهب الثالث** ما اخترعه واختاره الصدر الشيرازي وسماه جعلا بسيطا
وهو ان اثر الجعل بالذات ليس الماهية ولا الاتصاف بل الوجود وتصدى لابطال رأي الاشراقيين والمشائين في الشواهد الربوبية وغيرها اما التصدي للابطال
رأي الاشراقيين فبوجوه **منها** ان الماهية لو كانت لقوامها وذاتها مفتقرة الى الجاعل لزم كون الجاعل مقوما لها في حد نفسها واللازم باطل فان
الجاعل من العلل الخارجية عندهم مع انا نتصور الماهية مع الذهول والغفلة عن تصور الفاعل فيها اولا فبان ان بين تقويم الذاتي للذات
وتقويم الجاعل للمجعول قال رئيس المتأخرين في الافق المبين بما حاصله ان فاقرية الماهية الى الجاعل فاقرية صدورية وفاقريتها الى الذاتي فاقرية
في التقوم والتحصل فالماهية تحتاج الى الجاعل في الخروج من الليس الى الايس بان يكون اثره نفسها لا بحسب قوام الذات فعليك التدرب بانا نقول
فبان المجعول عندكم الوجود فيقتضي هذا الوجه ان لا يكون هو مجعولا ايضا فهذا الوجه باطل عندكم فما هو جوابكم فهو جوابنا **ومنها** ان الماهية لو كانت
بحسب الذات مجعولة لكان مفهوم المجعول محمولا عليها حملا ذاتيا لا حملا متعارفا عرضيا وهو خلاف ما حكمتم ومن بين الاول ان الماهية لما كانت
بحسب الذات مرتبطة بالجاعل فلا يكون مصداق حمل المجعول عليها هي نفس الماهية من حيث هي حتى يكون حمله عليها حملا ذاتيا بل مصداقه هي الماهية
من حيث الاستناد الى الجاعل فالحمل عرضي ويمكن ان يقال ان الاستناد الى الجاعل ليس امرا زائدا على المجعولية بل هو عينه انما التغاير لفظا
ان هذا الرد بعينه جار فيما اخترتم من ان المجعول هو الوجود فما هو جوابكم فهو جوابنا **ومنها** ان الماهية تكون متعددة الافراد فلو كانت مجعولة فاما
ان لا يتبعها التشخص فيلزم وجود الماهية المجردة وهذا محال او يتبعها تشخص واحد فيلزم الترجيح بلا مرجح فان نسبة الماهية الى جميع التشخصات على السواء
او يتبعها جميع التشخصات فيلزم وجود الافراد الكثيرة الغير المتناهية حين جعل الماهية وهذا كما ترى وفيما نحن فيه انه يتبعها التشخص واصح مجعوليته

الطبيعة بعين مجعولية التشخص على امر ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان اثر الجعل هو الماهية باي تشخص كانت خصوصية التشخص الخاص انما جاءت
باستعداد من المادة او امر من الامور الخارجية فتدبر ومنها ان التشخص الماهية زائد عليها على ما ثبت في الالهيات وقال القوم
ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد فما لم يتشخص الماهية بواحد من التشخصات لم تصدر عن الجاعل فليس اثر الجاعل بالذات هي نفس الماهية من حيث
هي هي وفيه انه ليس مقالة الاشراقية ان الماهية اثر الجعل لها تقدم على الوجود والتشخص انفكاكا في نفس الامر حتى يقال انها ما لم تتشخص
لم تصدر بل غرضهم ان جعل الشخص هو جعل النوع فلما وقع اثر الجعل على نفس الماهية صارت متشخصة موجودة الا ان للماهية تقدما بالماهية
على الوجود والتشخص فتكون اثرا بالذات والوجود مساوقا اثرا بالعرض ومنها ان الماهية لو كانت مجعولة فجاعلها يكون لازما لها فان علة
الشيء تكون لازمة له ولوازم الماهية اعتبارية على ما صرحوا به فيلزم كون الجاعل اعتباريا وهو الواجب تعالى عنه وفيه اما اولا فبان المقدار لازم لما
الصورة مع ان الشيخ قائل بوجود المقدار في الخارج كما نقله آقا حسين الخوانساري في حاشيته على الحاشية القديمة فليس لوازم الماهية اعتبارية
واما ثانيا فبما قال بعض المستعدين من ان اللوازم التي تتصف بها الماهية ولا تنفك عنها في احد الوجودين تكون اعتبارية عندهم غير موجودة في
الخارج لا اللوازم التي تكون غير منفكة ولا يكون بينها وبين الماهية اتصاف وناعتية والعلل لوازم المعلولات من قبيل الثاني فلا يلزم
اعتبارية الجاعل ويؤيده ما قال السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف من ان لوازم الماهية امور اعتبارية والا لما اتصفت الماهية بها
في الذهن لامتناع اتصاف المعدوم في ظرف بموجود في ذلك الظرف وفيه شيء فتامل واما التصدي لابطال رأي المشائين فبان اثر الفاعل
الموجد يجب ان يكون امرا موجودا والاتصاف امر اعتباري لا يصلح لكونه اثر الجاعل الموجد وانت لا يذهب عليك ان الوجود المصدري
ايضا امر انتزاعي على ما مر فلا يكون اثر الجاعل فما هو جوابه فهو جوابنا ثم بعد ابطال رأي الاشراقية والمشائية على زعم الصدر الشيرازي فتحقيقه
وهو ان الوجود اثر الجعل بالذات ان الوجود امر واحد بسيط كلي وهو الموجود الصادر عن الجاعل بالحقيقة والماهيات تابعة للوجود في الجعل والمجعولية
بالذات ليس الا انحاء الوجودات للموجودات لا الموجودات وقد رد بانه يلزم ح ان لا يوجد شيء من الممكنات فان الممكن نسبة وجوده اليه وعدمه
اليه بالضرورة فلو كانت الممكنات هي الوجودات يجاز سلب الوجود عنها وهو جواز سلب الشيء عن نفسه وهو من المستحيلات كذا اورد الفاضل السندي
رح فتدبر المذهب الرابع اختاره بعض المستعدين من ان اثر الجعل هو اتصاف الوجود بالماهية وتفصيل مذهبه ان الوجود وجودان الاول هو امر اعتباري
ومعنى مصدري متحقق في نفس الامر باعتبار العقل وانتزاعه والثاني هو الوجود بمعنى ما به الموجودية وهو الوجود الحقيقي وهو في الممكن امر لانه موجود لغيره فمصداق
حمل الوجود بالمعنى المصدري ومطابق حمله عليه امر زائد عليه في الواجب عينه لانه موجود بذاته فالواجب وجود حقيقي قائم بذاته والعقل ينتزع من ذلك
الوجود الحقيقي الماهية في حد نفسها كحمل عليها الوجود المصدري المأخوذ من نفس ذلك الوجود فصفة الماهية بالحقيقة هي الموجودية المصدرية وما يقوم عليها
بالذات هو الوجود الحقيقي واذا دريت هذا فاثر الجعل اما نفس الماهية فهو باطل لكونها اعتبارية انتزاعية والامر الاعتباري لا يكون متعلق الجعل اولا
او بالذات او الوجود المصدري فقط وهو ايضا باطل بهذا الدليل بعينه او اتصاف الماهية بالوجود المصدري وهو باطل بمثل ما مر او نفس ذلك الوجود وهو باطل
لضرورة الاستغناء بين الجاعل والمجعول الخالق والمخلوق او اتصاف ذلك الوجود الحقيقي بالماهية الاعتبارية وهو الحق فان قلت ان ذلك الاتصاف
اعتباري فكيف يكون اثر الجعل فان اثره امر عيني قلت ليس المراد من الاتصاف ما هو في درجة الحكاية بل امر كائن في درجة المحكي عنه والاتصاف حكاية
وتعبير عنه ولا اظنك تتأبى في ان هذا الدليل صح بناء لا للمقيدين بان ادعى ان الماهيات موجودة في الخارج ليست باسرها اعتبارية واثبتها بدلائل كونه
في علم الكلام والالهيات فعليك بمطالعة الكلام **الكلام الثاني** في بيان تخلل الجعل بين الذات ونفسها وذاتياتها وهو اضعفها ينبغي ان يعلم

ان الجعل المولف عند المشائين لا يتوسط بين الشيء ونفسه كقولنا الانسان انسان ولا بينه وبين شيء من ذاتياته كقولنا الانسان حيوان لانحفاظ الخلط
في مرتبة الماهية من حيث هي هي فنسبة الخلط ههنا نسبة الوجوب ولا بد في تعلق الجعل المولف من نسبة الامكان حتى يتقرر الخلط بالجعل فما تعلق بمطلق
الجعل بالذاتيات فهو الابينه فانها من الحقائق الامكانية كيف توجد وكيف تتقرر بدون الجاعل المبدع فلا بد لها من جاعل فجاعل الذات هو جاعلها
وجعل الذات بعين جعلها وليس للذاتيات جاعل مباين جاعل الذات وجعل مباين جعل الذات فالذي جعل انسانا جعله حيوانا والسواد لونا لذاته لا لشيء
آخر يجعله لونا فان جعله سوادا جعله لونا انما قالوا من ان الجعل لا يتخلل بين الشيء وذاتياته معناه انه لا احتياج هناك الى جعل مستانف لانه هناك
غنا عن الجعل هذا ما استقر عليه عرش تحقيق المحققين كالمحقق الطوسي والعلامة الشيرازي وغيرهما ومن ههنا انكشف ما قال رئيس المتاخرين
في الافق المبين وتبعه بعض المستعدين من ان خلط الذات والذاتيات لا يكون بتقبض واقتضاء فقولنا الانسان انسان او حيوان لا يحوج
صدقه الى الجعل من جهة الخلط وان احوج الى لحاظ تقرر الموضوع فالجعل لنفس ماهية الانسان ثم هو بنفسه انسان وحيوان لا بجعل مولف اصلا
ولا بنفسه في ذلك الجعل البسيط انتهى ملخصا وقد بينه بتفصيل لا يرجع الى طائل فان كله مما فيه مجال المناقشة واما لوازم الماهية كثبوت الزوايا
الثلث للمثلث فقد قال العلامة الشيرازي تبعا للمحقق الطوسي ما محصله انها لما كانت ممتنعة الرفع في الوجود والوهم فليس ان الفاعل جعل المثلث
ذا زوايا ثلث اذ لو كان كذلك لكانت الزوايا الثلث ممكنة اللحوق واللالحوق بالمثلث وكان يجوز تحقق المثلث دون الزوايا الثلث
وهو محال لامتناع تحققه دونها فلا يتخلل بين الماهية ولوازمها جعل مولف عند المشائين بل كون المثلث ذا زوايا ثلث علته نفس المثلث
لا غير وعند البعض علته علة الحقيقة بتوسطها ولا حرج فيه فانه يجوز اسناد المعلول الواحد الى العلة القريبة والبعيدة وعلى هذا فمعنى كون
اللازم لا بجعل جاعل انه ليس لها جاعل مباين لجاعل الحقيقة وجاعلها فلا فرق بين الذاتي واللازم الا ان اللازم لم يمتنع استناده الى الما[هية]
باي تاخر كان بخلاف الذاتي لتقدمه عليها باي تقدم كان فيتعين استناده الى علة الماهية وقال السيد الهروي في حاشية …
ان الجعل متعلق اولا بالماهية ثم يتعلق بلوازمها على سبيل الاستتباع من غير جعل مستانف والصادر فيه ان الماهية بحسب نحو تقررها …
الاتصاف بها انتهى فما في الافق المبين من تجويز تخلل الجعل بين الماهية ولوازمها ليس بسديد واما العوارض الممكنة الانسلاخ بالنظر الى …
كقولنا الانسان موجود والجسم ابيض فالجعل المولف عند المشائين يتخلل بينها لتعري الذات عنها في مرتبة التقرر وصحة سلبها عن الما[هية]
ولحوقها لها في مرتبة متاخرة والاشراقية لعدم قولهم بالجعل البسيط على الامر و **القول الثاني** في تحرير لزوم المجعولية الذاتية لو تعلق …
بجعل في الخطبة التهذيبية يجب ان يعلم انه وقع في خطبة التهذيب وجعل لنا التوفيق خير رفيق وقال العلامة الدواني بان تعلق …
من حيث المعنى وقد بين السيد الهروي في حاشيته على الحاشية الجلالية التهذيبية وجه الركاكة بقوله وذلك لان الخير معتبر في مفهوم
الشرع فاذا تعلق الظرف بجعل يكون المجعول والمجعول اليه التوفيق وخير رفيق وهما لا يعقلان ان يتخلل الجعل بينهما لامتناع تخا[لل]
انتهى قوله ذلك اي الركاكة ذكر ليكون الركاكة مصدرا وهو يستوي فيه المذكر والمونث كذا قيل قوله لان الخير الخ قرر هذا …
بان الخير معتبر بحسب الذاتية في مفهوم التوفيق شرعا لكون التوفيق عبارة في الشرع عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخير وان كان …
جعل الاسباب موافقة للمطلوب خيرا كان او شرا فلو تعلق الظرف وهو قوله لنا بجعل يكون المجعول هو التوفيق والمجعول اليه خير رفيق …
تخلل الجعل بين الشيء وهو التوفيق وذاتيه وهو خير رفيق واللازم باطل اذ الجعل يقتضي نسبة الامكان بين المجعول والمجعول اليه وذاتيات …
الشيء بجعل الذات وجودها عين جعل الذاتيات وجودها اما بحسب ان النسبة بين الذات والذاتي نسبة الضرورة والوجوب فكيف يجوز …

[illegible] والآخر مجعولا اليه على ما قدم تحقيقه واذا بطل اللازم بطل الملزوم ويرد عليه سوال الاول انا لا نسلم ان الخير ذاتي لمفهوم التوفيق الشرعي لم لا يجوز ان يكون حال الخير بالنسبة الى التوفيق كحال البصر بالنسبة الى العمى بان يكون نسبة المطلوب الى الخير معتبرة في مفهوم التوفيق ويكون قيدا اي الخير خارجا عن التوفيق لا جزء له والثاني انا سلمنا ان الخير ذاتي للتوفيق فنقول ان الخير معتبر في مفهوم التوفيق على انه صفة للمطلوب ومعلوم ان الخير بهذا الاعتبار ليس مجعولا اليه انما وقع ههنا مجعولا اليه على انه صفة للتوفيق وهو بهذا الاعتبار ليس جزء للتوفيق فلا يلزم المجعولية الذاتية والثالث ان المجعول اليه ههنا خير رفيق وهو ليس جزء للتوفيق فان الذاتي هو مطلق الخير وذاتية المطلق لا تستلزم ذاتية المقيد فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه فان قلت ان الخير مطلق بالقياس الى خير رفيق فكون خير رفيق مجعولا اليه ههنا يستلزم كون مطلق الخير ايضا مجعولا اليه لاستلزام كون المقيد مجعولا اليه كون المطلق مجعولا اليه فقد لزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه قلت انه ما لزم من الاستلزام المذكور الا تخلل الجعل بين الشيء وجزئه بالعرض لا بالذات وتخلل الجعل بينهما بالعرض غير ممنوع انما الممنوع تخلل الجعل المستانف بين الشيء وجزئه بالذات وهو لم يلزم فما لزم ليس بممنوع وما هو ممنوع ليس بلازم وللقائل ان يقول ان الرفاقة مطلقا سواء كان خيرا او شرا لازم بين الوجود والتوفيق مع قطع النظر عن كون الخير معتبرا في مفهومه شرعا وعدم اعتباره في مفهومه لغة لامتناع وجود التوفيق بدون الرفاقة فمناط الحكم في قول المصنف جعل لنا التوفيق آلخ نفس الخير وهو ذاتي لمفهوم التوفيق شرعا فقد لزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه فتدبر والراجح ان تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته انما يستحيل فيما يكون من الماهيات الحقيقية لا فيما يكون من الماهيات الاعتبارية الامرية في ان ماهية التوفيق اعتبارية ليست حقيقية فلا مضايقة ههنا في لزوم المجعولية الذاتية والجواب عنه ان الدليل الذي ابطل به المجعولية الذاتية وقد مر سابقا على ما [illegible] كما يجري في الماهيات الحقيقية كذلك يجري في الماهيات الاعتبارية فلا وجه للتخصيص كيف والفرق بين الماهيات الحقيقية والاعتبارية ليس الا بحسب التوحد فان التوحد يعتبر في الماهيات الحقيقية بحسب الحقيقة من غير مداخلة اعتبار المعتبر فيه والتوحد في الماهيات الاعتبارية انما يعتبر [illegible] التفاته الى الاشياء وجعله شيئا واحدا ولا فرق بينهما سوى هذا الفرق فالحكم باستحالة المجعولية الذاتية في احدهما دون الآخر [illegible] ان الماهية الاعتبارية وان كانت موجودة بالاعتبار الا ان ذاتياتها لا تتخلف عنها وان كانت اعتبارية فان الذاتيات [illegible] احدهما جنسا والآخر فصلا يكفيهما وجود نفس الذات الاعتبارية فلا يحتاج في ثبوتها [illegible] اعتبارية [illegible] ولعل الامر لا يخفى على من هو من اولي الابصار فلا تسرع والخامس ما افاده بحر العلوم رحمه الله من انا لا نسلم [illegible] معتبر في مفهوم التوفيق من حيث انه ذاتي له فلا يلزم المجعولية الذاتية والجواب عنه ما اورده [illegible] ان هذا المقام [illegible] فيه يكون المراد من الالفاظ المستعملة ما هو المعتبر فيها بحسب العرف فالخير لما كان معتبرا في مفهوم [illegible] المحذور انما يرد اذا اخذ مفهوم التوفيق بحسب العرف اما اذا اخذ عن معنى الخير فهو خارج عن المبحث والكلام [illegible] المفهومي والجزء الحقيقي الا ترى ان البصر جزء لمفهوم العمى فانه عدم البصر لا جزء حقيقته فيجوز ان يكون الخير [illegible] الحقيقة وتخلل الجعل بين الشيء وجزئه انما يمتنع في جزء الحقيقة لا في جزء المفهوم فلا محذور ههنا والجواب عنه على ما افيد [illegible] كلام [illegible] من جواب سلطان المرسلين العارف بالحق اخو جدي مولانا احمد عبد الحق السهالي اللكنوي قدس الله [illegible] الاعتبارية ليس جزئها الحقيقي الا ما هو جزئها المفهومي فاذا كان الخير جزء لمفهوم التوفيق كان [illegible] السابق فالتقرير الآخر الصافي عن الكدورات ما اختاره سيدنا واستاذي الوحيد

معدن العلوم العقلية والنقلية قدس الله اسرارهم وهو ان اللام في قول السيد المحشي الخير عوض عن المضاف اليه وهو الرفيق فمتى صح كلام ان غير رفيق معتبر في مفهوم التوفيق الشرعي باللزوم فانه لازم لماهية التوفيق والتوفيق لا يكون الا غير رفيق فلو تعلق الظرف بجعل يكون المجعول هو التوفيق والمجعول اليه غير رفيق فلزم تخلل الجعل بين الشيء ولازمه واللازم محال اذ لازم الشيء يمتنع انفكاكه عنه والاحتياج الى الجعل انما يكون فيما يمكن انفكاكه عن شيء على ما مر واذا ابطل اللازم بطل الملزوم واما اذا تعلق الظرف بالرفيق فيكون الرفاقة مقيدة فلا ريب في ان غير رفيق لنا ليس بلازم للتوفيق العرفي فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء ولازمه وان توهم ان هذا التقرير لا يناسب كلام السيد المحشي رح اذ هو صرح بلزوم تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته والذاتي انما يطلق على الجزء دون اللازم اجيب بما افيد من ان الذاتي لا نم انه لا يطلق على اللازم فان الذاتي له معنيان عند هم احدهما المنسوب الى الذات سواء كان داخلا في الذات وجزء لها او خارجا عنها غير منفك عنها اي اللازم والآخر ما يكون منسوبا الى الذات بالدخول فقط ومراد المحشي من الذاتي ههنا المعنى الاول دون الثاني فافهم ويرد على هذا التقرير اعتراضان ضعيفان الاول ما اورده عم جناب ابي حسن المحققين رح وتوضيحه ان لوازم الذات لا تتخلف عن الذات في ظرف من الظروف ذهنا كان او خارجا كالزوجية فانها لازمة للاربعة فاينما وجدت ماهية الاربعة وجدت الزوجية ولا يكون غير رفيق بالنسبة الى التوفيق كذلك لان الكفار يتصورون مفهوم التوفيق وحقيقته لا يحصل لهم غير المرافقة نعم غير رفيق لازم للتوفيق بحسب الوجود الخارجي ولوازم الوجود الخارجي تكون مجعولة بالاتفاق فلا شناعة والجواب عنه ان المراد باللازم في التقرير المذكور هو اللازم البين بالمعنى الاعم وهو عبارة عما يلزم من تصوره مع تصور ملزومه والنسبة بينهما الجزم باللزوم لا اللازم البين بالمعنى الاخص وهو عبارة عما يلزم تصوره من تصور الملزوم وحده ولا ريب في ان غير رفيق ليس لازما بينا بالمعنى الاخص لمفهوم التوفيق كما ذكره المورد الا انه لازم بين لمفهوم التوفيق بالمعنى الاعم فانا نعلم بالضرورة ان من تصور معنى التوفيق وغير رفيق والنسبة بينهما جزم باللزوم بينهما فعدم حصول غير المرافقة في ذهن الكفار حين تصورهم مفهوم التوفيق الذي هو ملزوم له لا ينافي اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو المطلوب والثاني بانه لما لزم من تعلق لنا بجعل تخلل الجعل بين الشيء ولازمه وهو باطل فلا بد من ان يكون تعلق لنا بجعل ايضا باطلا فلم قال المحقق [illegible] رح ان تعلق لنا بجعل [illegible]

والجواب عنه من وجهين احدهما ان تعلق لنا بجعل مستقيم بتكلف وهو ان يؤخذ جعل [illegible]

لا معمولا اليه ومفعولا ثانيا للجعل حتى يلزم الجعلية بين الشيء ولازمه لكنه [illegible]

امران لعيلان لان يجعل احدهما على الآخر بهذا التفسير فحمل الجعل على الخلق خلا

المجازي اي الباطل ومن المعنى الحقيقي حتى يلزم القبح فتدبر هذا آخر [illegible]

حين [illegible] الواحد والعشرون [illegible]

والمائتين من هجرة رسول الثقلين عليه الصلوة [illegible]

خاتمة الطبع بحول الله الخالق الجليل وقوة القادر الجميل [illegible]

المحيط المتعلق بالجعل المؤلف والبسيط تصنيف زبدة المدققين [illegible]

والسول [illegible] مستقيم مولانا حاجي حافظ محمد عبد الحليم اسكنه الله في دار النعيم در مطبع علوي باهتمام عاصي محمد علي بخش خان

[illegible] عبد الرحمن [illegible] بتاريخ يازدهم شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٨ هجري بمقام لكهنو كتره محمد عليخان حليه طبع پوشيد فقط